

تقييم أسعار صرف بعض العملات العربية بالدينار العراقي باستخدام نظرية تعادل القوة الشرائية

– دراسة مقارنة –

د. هشام طلعت عبد الحكيم * عبد الكاظم محسن كوين ** نغم علي جاسم ***

المستخلص:

يتناول البحث الحالي تقييم أسعار صرف العملات باستخدام نظرية تعادل القوة الشرائية، ولغرض تحقيق هدف البحث تم اختيار عينة عشوائية مكونة من عشرة عملات لبلدان عربية قريبة جغرافياً من العراق. وبعد تقييم أسعار صرف هذه العملات، توصلت الدراسة الى مجموعة استنتاجات تتفق في جوهرها على امكان استخدام هذه النظرية في تقييم أسعار صرف العملات في حالة الظروف البيئية المستقرة وعدم امكان ذلك في الظروف البيئية غير المستقرة.

Abstract:

* مدرس / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد / قسم ادارة الاعمال

** مدرس مساعد / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد / قسم ادارة الاعمال

*** مدرس مساعد / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد / قسم ادارة الاعمال

مقبول للنشر بتاريخ 2008/3/19

The recent research takes the evolution of prices of currencies exchange by theory of purchasing power equilibrium. To achieve the research objective, intended sample were chosen from ten Arabic countries currencies, which are closed geographically to Iraq.

After evaluating the prices of the currencies exchange, the research results indicate some conclusions agreed essentially with the possibility of utilities the theory of evaluating the prices of currencies exchange in case of stable environment condition, and Impossibility to do so in unstable environment condition.

المقدمة

تعد أسعار صرف العملات وتقلباتها أحد التحديات الهامة التي تواجهها منشآت الأعمال المعتمد كثيراً على أسواق خارجية في الحصول على مدخلاتها أو لتصريف مخرجاتها، لذا فإن الاستفادة من بعض النماذج الكمية في تقييم أسعار صرف العملات سيساعد كثيراً في خفض درجة المخاطر التي تتعرض لها هذه المنشآت والتي من بينها مخاطرة تقلب أسعار صرف العملات.

وقد جاء هذا البحث لتسليط الضوء على ماهية مخاطرة أسعار الصرف وعلى أحد النماذج الكمية المستخدمة في تقييم أسعار صرف العملات وذلك للوقوف على قيمة العملة الحقيقية وتوضيح الصورة أمام هذه المنشآت لتحديد كمية ونوعية العملات التي ستتعامل بها عند ادائها لانشطتها.

تضمن البحث فقرات متعددة، أولها المنهجية، وثانيها الإطار المعرفي للبحث، وثالثها عرض وتحليل للنتائج، في حين تضمنت الفقرة الأخيرة عرضاً لأهم الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: منهجية البحث

أهمية البحث

يؤدي تقلب أسعار صرف العملات باستمرار الى خلق فجوة بين القيمة الحقيقية والقيمة السوقية لأسعار صرف هذه العملات، ولأن اتساع هذه الفجوة سيزيد من حجم المخاطر التي تتعرض لها منشآت الأعمال التي تتعامل كثيراً مع عملات متنوعة في تعاملاتها التجارية المختلفة، وذلك لأن مثل هذه العملات تكون أكثر عرضة للتقلبات السعرية ومن ثم احتمالية أكبر في تعظيم خسائر هذه المنشآت، ومن هنا جاءت مشكلة البحث، حيث إن عدم ادراك هذه المنشآت لهذه الحقيقة سيعرضها الى خسائر غير متوقعة ومن ثم احتمالية فقدانها لموقعها الحالي في السوق التي تخدمها.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في كونه محاولة لدراسة وتقييم أسعار صرف بعض العملات العربية ومقارنتها بالعملة العراقية وكذلك لقياس مدى التقلبات الحاصلة في أسعار صرف هذه العملات خلال الفترة الزمنية التي تناولها البحث.

أهداف البحث

يهدف البحث الى:-

- 1-دراسة مدى وجود ترابط بين أسعار صرف بعض العملات العربية عينة البحث.
- 2-دراسة الترابط بين أسعار صرف بعض العملات العربية وعامل التضخم باستخدام نموذج تعادل القوة الشرائية.
- 3-تقييم أسعار صرف بعض العملات العربية من خلال المقارنة بين قيمها المقاسة وفقاً لـنموذج تعادل القوة الشرائية وبين قيمها الفعلية في اسواق صرف العملات.

مقدمة البحث

لقد تم اختيار عينة عمدية مؤلفة من عشرة عملات متداولة في بعض الاقطار العربية وهي سوريا والاردن ومصر والسعودية واليمن ولبنان والكويت والامارات العربية والبحرين فضلاً عن العراق، وقد تم اختيار هذه العملات لكونها اكثر تداولاً في سوق الصرف العراقي لان معظمها تعود لاقطار عربية مجاورة او قريبة جغرافياً لقطرنا العراقي فضلاً عن اعتماد العراق في معظم وارداته على هذه البلدان في الوقت الحاضر.

الفرضية البحث

يمكن تحديد الفرضية التالية للبحث: (تتقارب اسعار صرف العملات مع قيمها المحتسبة وفقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية).

ثانياً:- الإطار المعرفي للبحث

أ: مفهوم سعر الصرف:-

يمكن تعريف سعر صرف العملة بأنه: "عدد الوحدات من عملة معينة والتي يمكن من خلالها شراء وحدة واحدة من عملة اخرى" (Brigham & Gapenski,1996:932)

أو انها "القيمة التي تكتسبها العملتان من خلال العلاقة القائمة بينها" (Gitman,2000:833)

وكذلك تعرف بأنها "سلعة مؤلفة من مجموعة من العملات الاجنبية، ويتحدد سعرها مقابل عملة البلد الام من خلال قوى العرض والطلب القائمة في سوق صرف العملات في ذلك البلد. (Koch & Timothy,2000:212)

ب: تسمية اسعار الصرف

تتم تسمية اسعار الصرف بطرق متعددة وكالاتي:

1- التسمية السعرية او الأوروبية:-

وهي الطريقة الأوروبية، حيث ان العملة التي تسمى هي الدولار الأمريكي، والسعر الذي يعطى هو سعر الدولار. فمثلاً نجد ان سعر الدولار الأمريكي الواحد يساوي (0.877) يورو. اي ان هذه الطريقة تبين كم يساوي الدولار الواحد من وحدات العملات الاجنبية الاخرى. (شكري وعوض، 2004:237).

2- الاسعار التبادلية او الأمريكية:-

السعر التبادلي هو مقلوب سعر الصرف، فان كانت التسمية تسمية سعرية فان السعر التبادلي ينتج عنه كمية العملة الاجنبية الممكن شراؤها بوحدة واحدة من العملة المحلية ولذلك تسمى هذه الحالة بالتسمية الكمية. كما تسمى هذه الطريقة باسم التسمية الأمريكية.

3- الاسعار المتقاطعة:-

يعرف سعر التقاطع بأنه "سعر العملة مقابل عملة اخرى من خلال علاقة هاتين العملتين بعملة ثالثة مشتركة، فاذا عرفنا سعر الدينار الاردني مقابل الدولار وسعر الجنية الاسترليني مقابل الدولار فانه من الممكن معرفة سعر الدينار مقابل الجنيه الاسترليني اي سعر تقاطع الدينار مقابل الجنيه وكذلك معرفة سعر تقاطع الجنيه مقابل الدينار بطريقة النسبة والتناسب. (رمضان، 1998: 53-54).

جـ اسواق صرف العملات

يعرف سوق الصرف بأنه:- "المكان الذي يلتقي فيه بائعو ومشترى العملات الأجنبية او وسطاء وممثلون عنهم، والوسطاء هم إما أفراداً او مؤسسات مالية مثل المصارف، ومكاتب الصرافة وغيرها، وفي هذا السوق يتحدد سعر صرف العملة المحلية مقابل سعر العملة الأجنبية. (عباس، 2003: 111-112)

ولتبادل العملات سوق حاضر يتألف من مجموعة المعاملات التبادلية الخاصة بالعملات الأجنبية التي يتم تبادلها فوراً، والتي تعني في العادة يومين بعد تاريخ اتمام الصفقة وذلك لاجراء عملية المقاصة عليها وفق متطلبات نظام الصيرفة الدولية. وتشكل معاملات السوق الحاضر حوالي 40% من مجموعة المعاملات الخاصة بتبادل العملات الأجنبية. وكذلك هناك سوقاً اخر لتبادل العملات وهي السوق المستقبلية والتي تجري فيها المعاملات التبادلية التي ستحدث في المستقبل والتي تكون عادة بعد 30 يوم او 90 يوم او 180 يوم من تاريخ عقد الصفقة. (Koch & Timothy, 2000:219)

ويتمثل السوق الحاضر بالمصارف التجارية ومكاتب السفريات وغيرها من المؤسسات التي تجري عمليات تبادل فوري بين العملات، أما السوق المستقبلية فانها تتمثل بالمصارف والسماسرة المتخصصين الذين تربطهم شبكة اتصالات فعالة في جميع انحاء العالم. (هندي، 1994: 73).

ويقدر حجم المبادلة بالعملات الأجنبية عالمياً بـ(1.2) تريليون دولار في اليوم الواحد. وتعد سوق لندن كأوسع سوق لتبادل العملات دولياً، تليها اسواق نيويورك، طوكيو، وسنغافورة. وان حجم المتاجرة بالعملات في هذه الاسواق الاربعة يشكل ما نسبته (65%) من حجم المتاجرة بالعملات على المستوى العالمي. ولان الدولار يشكل حوالي (90%) من حجم مبادلة العملة الدولية، لذا فإنه يشكل عملة التبادل الرئيسة في اسواق الصرف العالمية (Koch & Timothy, 2000:215).

مد مخاطرة سعر الصرف

تعرف المخاطرة بشكل عام في قاموس (Webster) بأنها "امكانية التعرض الى الخسارة او الضرر او المجازفة، اي انها تتضمن احتمالية حصول احداث غير مرغوب بها" (Moyer, et.al,1998:133). أما مخاطرة سعر الصرف فيمكن تعريفها بأنها "المخاطرة الناتجة عن تقلب سعر الصرف بين عملتين". (Gitman,833:2000) ان لهذا التقلب تأثيره السيء على صافي مركز الموجودات والمطلوبات بالعملة الاجنبية للشركة. فمثلاً عندما تكون موجودات الشركة اكبر من مطلوباتها بالعملة الاجنبية، اي ان الشركة لديها صافي مركز استثمار في العملة الاجنبية، فان اي انخفاض في قيمة العملة الاجنبية يؤدي الى خسارة الشركة. إما اذا كانت مطلوبات الشركة تتجاوز موجوداتها بالعملة الاجنبية، اي ان الشركة لديها صافي مركز التزامات بالعملة الاجنبية، فان اي زيادة في قيمة العملة الاجنبية ينتج عنها خسارة للشركة، وبالعكس فان الشركة تربح عندما تزداد قيمة العملة الاجنبية ويكون لديها فائض منها وعندما تنخفض قيمة العملة الاجنبية ويكون عليها التزامات صافية بهذه العملة. وتتعدد الاسباب التي تؤدي الى التغير في اسعار صرف العملة، ومن اهم هذه الاسباب هي ما يأتي:-

أولاً: معدلات التضخم: يحدث التضخم انخفاضاً في القيمة الشرائية للعملة، وإذا كانت معدلات التضخم كبيرة فان التدهور السريع في القيمة الشرائية للعملة يفقد الناس الثقة بهذه العملة فيسارعوا للتخلص منها واستبدالها بعملات اجنبية او ذهب. ان عملية التحويل الى العملات الاخرى تؤدي الى هبوط قيمة العملة بالنسبة للعملات الاجنبية.

ثانياً:- معدلات الفائدة:- اذا كانت معدلات الفائدة في البلد مرتفعة، فأن هذا قد يكون حافزاً على زيادة الطلب على التوظيف في ودائع من عملة هذا البلد، فيتحسن سعر صرف العملة للطلب المرتفع عليها.

ثالثاً:- وضع ميزان المدفوعات في البلد، اذا كان البلد يتمتع بقاعدة انتاجية كفوءة وعنده من السلع والخدمات ما يمكن تصديره باكثر مما يستورده، فان الفائض

الذي يحققه هذا البلد في ميزانه التجاري وفي ميزان المدفوعات اجمالاً سيؤدي الى تحسين سعر عملته بالمقارنة مع العملات الاخرى، والعكس صحيح كذلك.

رابعاً:- معدل النمو الاقتصادي: يزيد النمو الاقتصادي في البلد من فرص الاستثمار المربح مما يزيد الطلب على عملة البلد للتوظيف فيتحسن سعر صرف العملة.

خامساً:- السياسات المالية والنقدية: فالسياسات المالية التي ينتج عنها عجز كبير في موازنة الدولة وزيادة الطلب الحكومي على الاقتراض تؤدي الى ظهور ضغوطات تضخمية في الاقتصاد القومي تنعكس بازدياد الاستيرادات وازدياد عجز ميزان المدفوعات ومن ثم تدهور سعر صرف العملة.

سادساً:- الاستقرار السياسي والامني في البلد:- لهذا العامل تأثير كبير على استقرار سعر صرف عملة ذلك البلد نظراً للثقة التي يوحىها هذا الاستقرار للمستثمرين الاجانب، فيقدموا على شراء العملة وتوظيفها في البلد.

ويمكن الحماية من مخاطرة تغير اسعار صرف العملات باتباع الطرائق الاتية:-

أ-الموازنة ما بين الموجودات والمطلوبات من العملة الاجنبية.

ب-الدخول في السوق المستقبلية للعملات الاجنبية والتعامل بعقود مستقبلية للعملة.

ج-الاقتراض من المصارف.

د-الدخول في عملية تبادل (سواب)،

هـ-الدفع عند الشراء او عندما يستحق التسديد. (الميداني، 2004: 255-252).

طرائق تحديد اسعار صرف العملات

1- نظرية تعادل القوة الشرائية

تعد نظرية تعادل القوة الشرائية من اكثر النظريات شيوعاً واشارة للجدل، فهي تركز على العلاقة ما بين التضخم وسعر الصرف. وهناك اشكال متعددة لهذه النظرية. والذي يدعى كذلك "بقانون السعر الواحد"، ينص على ان اسعار المنتجات المتماثلة في بلدين مختلفين يجب ان تتساوى عندما تقيم بعملة مشتركة. وعندما يحصل اختلاف في الاسعار فان الطلب على هذه المنتجات سينتقل حتى تلتقي اسعارها في نقطة مشتركة. فعلى سبيل المثال اذا ما كانت نفس السلعة تنتج في بريطانيا وامريكا، وكان سعر المنتج في بريطانيا اقل من سعر ذلك المنتج في امريكا عندما يقاس سعر المنتج بعملة مشتركة، فان الطلب على ذلك المنتج سيزداد في بريطانيا وسينخفض في امريكا. ونتيجة لذلك فان السعر الحقيقي للسلعة في كلا البلدين سيتأثر ومن ثم فان سعر الصرف سيتم تعديله. وان كلا القوتين ستجعل اسعار السلع متشابهة عندما يتم قياسها بعملة متماثلة. وفي الحقيقة، فان وجود تكاليف النقل، والتعرفة الكمركية واصحاب المصالح، سيمنع حدوث الشكل المطلق لقانون السعر الواحد.

ذلك لانه اذا كانت تكاليف النقل مرتفعة في مثالنا السابق فان الطلب على المنتجات سوف ينتقل بالطريقة المذكورة، ومن ثم ستظهر الاختلافات في اسعار المنتجات المتماثلة بين البلدان المختلفة.

اما الشكل النسبي لنظرية تعادل القوة الشرائية فانه يمثل رؤية بديلة لاحتمالية وجود السوق غير التام وذلك بسبب وجود تكاليف النقل، والتعرفة الكمركية، واصحاب المصالح.

ان هذه الرؤية تبين لنا بانه وبسبب وجود السوق غير التام، فان اسعار المنتجات المتماثلة في البلدان المختلفة ليس من الضروري ان يكون متساوياً عندما تقاس بعملة مشتركة. ومع ذلك فانه تقرر بان معدل التغير في اسعار المنتجات ستكون متشابهة نوعاً ما عندما تقاس بعملة مشتركة، طالما ان تكاليف النقل، والتعرفة

الكمركية، والحواجز التجارية لم يطرأ عليها اي تغيير. ولتوضيح الشكل النسبي لنظرية تعادل القوة الشرائية، لنفترض ابتداءً بان معدل التضخم في كلا البلدين يبلغ صفراً. وايضاً لنفترض بان اسعار الصرف الحالية للعملات بين البلدين هو في حالة توازن. فمع مرور الوقت، فان تجربة البلدين مع معدلات التضخم بين البلدين. واذا ما حدث ذلك فان اسعار السلع في اي بلد سيظهر متماثلاً بالنسبة للمستهلكين.

وكمثال عددي لتطبيق نظرية تعادل القوة الشرائية، لنفترض ابتداءً بان سعر الصرف هو في حالة توازن. وان معدل التضخم في بلد العملة الام هو 5 بالمئة في حين ان معدل التضخم في بلد العملة الاجنبية هو 3 بالمئة، فطبقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية فان سعر العملة الاجنبية سيعدل طبقاً للنموذج الاتي:-

$$eF \frac{I + I_h}{I + I_f} - 1$$

$$= \frac{1 + 0.05}{1 + 0.3} - 1$$

$$= 0.194 = 1.94\%$$

ويعني ذلك بأن العملة الاجنبية يجب ان تقيم بنسبة 1.94 بالمئة اكثر مما يجب وذلك استجابة لمعدل التضخم المرتفع في بلد العملة الام نسبة لما هو في بلد العملة الاجنبية. (Madura,2000,213-215)

2- مؤشر فيشر العالمي

قدم فيشر نظريته لتفسير استمرار تغير أسعار العملات، وبموجب هذه النظرية فان أسعار العملات تتحرك كأستجابة للتغير في أسعار الفوائد، بمعنى ان العملة التي تكون عوائدها أعلى تكون قيمتها تبعاً لذلك أعلى، فاذا ما زاد عائد ودائع الدينار الأردني سيرتفع مقابل الجنيه المصري، وعليه فان أسعار العملات تتحدد على أساس سعر الفائدة على ودائع العملة في داخل البلد فتزيد مع زيادة سعر الفائدة ويقل مع تراجع سعر

الفائدة، ان معظم البنوك المركزية تطبق سياساتها النقدية على هذا الاساس، فالبنك المركزي يطبق سياسات متشددة للمحافظة على استقرار اسعار صرف الدينار الاردني بالتحكم والسيطرة على اتجاهات اسعار الفائدة، كما يهدف البنك المركزي الاردني الى منع ارتفاع معدلات التضخم باستخدام سعر الفائدة كأداة تساعد على تحديد كمية النقد المعروضة في السوق في مقابل الطلب عليها.

3-نظرية الارصدة

بناءً على هذه النظرية فان سعر الصرف يتحدد على اساس وضع ميزان المدفوعات، فالدولة التي يكن لديها فائض فان قيمة عملتها ترتفع، إما الدولة التي لديها عجز في ميزان مدفوعاتها فان قيمة عملتها تنخفض تبعاً لذلك ومن ثم فان وضع ميزان المدفوعات لاي دولة هو الذي يحدد قيمة عملتها. (عباس، 2003: 121-122)

ثالثاً: عرض وتحليل النتائج ومناقشتها

أ- تحليل اسعار الصرف التقاطعية للعملة العربية مقابل الدينار العراقي

يبين الجدول (1) اسعار الصرف التقاطعية للعملة العربية مقابل الدينار العراقي خلال العامين (2002-2003)، حيث انها حولت من الدولار الى الدينار العراقي، ويتضح من الجدول ن اعلى سعر للصرف كان للدينار الكويتي مقابل الدينار العراقي في عام (2002)، اذ بلغت (6523) دينار، في حين سجل ادنى سعر صرف لليرة اللبنانية حيث بلغت (1.28) دينار في عام (2003).

ويتبين من الجدول كذلك ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي مقابل جميع العملات العربية في عام (2003) مقارنة بما سجل في عام (2002)، لذا فان معدلات التغير كانت جميعها ذات قيم سالبة، حيث بلغ اعلى معدل للتغير للدينار العراقي (-0.24) مقابل الجنيه المصري في حين سجل ادنى معدل للتغير (-0.004) مقابل الدينار الكويتي.

جدول (1)

اسعار الصرف التقاطعية للعملات العربية مقابل الدينار العراقي للسنتين (2002-2003)

التغيرات	الدينار العراقي		اسماء العملات
	2003	2002	
0.01-	2731	2760	الدينار الاردني
0.01-	516	522	الريال السعودي
0.01-	39.3	39.8	الليرة السورية
0.01-	528	533	الدرهم الاماراتي
0.01-	5095	5150	الدينار البحريني
0.004-	6494	6523	الدينار الكويتي
0.24-	331	435	الجنيه المصري
0.05-	10.60	11.1	الريال اليمني
0.02-	1.28	1.30	الليرة اللبنانية
0.04			المتوسط الحسابي

ب- تحليل معدلات التضخم في العراق والاقطار العربية

يوضح الجدول (2) معدلات التضخم في عام (2003) استناداً على نسبة الاساس (2002)، حيث يتضح بان اعلى معدل للتضخم في الاقطار العربية عينة البحث قد سجل في العراق والذي بلغ (0.34)، وهذا يعزى للظروف الاستثنائية التي واجهت العراق خلال ذلك العام والاعوام السابقة لها. في حين بلغ ادنى معدل للتضخم في السعودية (0.01) وهذه نتيجة منطقية لكون الاقتصاد السعودية هو اكبر اقتصاد عربي واكبر منتج للنفط في العالم. ونلاحظ كذلك انخفاضاً نسبياً لمعدلات التضخم في الاقطار النفطية الغنية كالامارات والبحرين والكويت مقابلة بالاقطار العربية الاخرى كاليمن ولبنان ومصر.

جدول (2)

معدلات التضخم في العراق والاقطار العربية خلال سنة (2003)
(سنة الاساس: 2002)

اسماء الاقطار لعربية	معدلات التضخم
العراق	0.34
الاردن	0.02
السعودية	0.01
سوريا	0.05
امارات	0.03
بحرين	0.02
كويت	0.02
مصر	0.07
يمن	0.11
لبنان	0.4

ج- تحليل اسعار الصرف المتوقعة للعملة العربية وتغيراتها مقابل الدينار العراقي وفق نظرية تعادل القوة الشرائية

يبين الجدول (3) اسعار الصرف ومعدلات التغير المتوقعة في العملات العربية مقابلة بالدينار العراقي في عام (2003) استناداً الى سنة الاساس (2002)، وذلك وفقاً للنتائج المستقاة من تطبيق نموذج تعادل القوة الشرائية، حيث يتضح من خلال الجدول (3) ان معدلات التغير المتوقعة كانت جميعها موجبة القيم، وهذا مناقض للنتائج الفعلية، حيث ان معدلات التغير كانت جميعها سالبة وكما يوضحها الجدول (1). ويعزى السبب الرئيسي في ذلك الى الظروف غير الطبيعية وغير المستقرة التي مر بها الاقتصاد العراقي مقابلة بالاقتصادات العربية الاخرى والتي تتجسد بظروف الحرب والحصار الذي عانى منه العراق ابتداءً من عام 1980 والى يومنا الحاضر. وللتأكد من مدى امكان استخدام نموذج تعادل القوة الشرائية لاغراض التنبؤ باسعار صرف العملات، فقد ارتأى الباحثون تطبيق هذا النموذج على عملة بلد عربي اخرى وهو الريال السعودي، وكما توضحها الفقرة التالية:-

جدول (3) يبين اسعار الصرف وتغيراتها المتوقعة مقابل الدينار العراقي خلال سنة (2003) وفق نظرية تعادل القوة الشرائية

الدينار العراقي		اسماء العملات
التغيرات	2003	
0.31	3616	الدينار الاردني
0.33	694	الريال السعودي
0.28	50.9	الليرة السورية
0.30	693	الدرهم الاماراتي
0.31	6747	الدينار البحريني
0.31	8545	الدينار الكويتي
0.25	544	الجنيه المصري
0.21	13.4	الريال اليمني
0.29	1.7	الليرة اللبنانية
0.29		المتوسط الحسابي

د- تحليل اسعار الصرف القطاعية للعملات العربية مقابل الريال السعودي

يبين الجدول (4) اسعار الصرف القطاعية للعملات العربية مقابل الريال السعودي، حيث يوضح الجدول المذكور بان اعلى سعر صرف مسجل كان للدينار الكويتي مقابل الريال السعودي في سنة (2003) والذي بلغ (12.6) ريال، خلال السنتين (2002)، (2003)، كما يلاحظ ان التغيرات الحاصلة في اسعار صرف جميع العملات العربية مقابل الريال السعودي كانت معدومة او طفيفة جداً، وهذا يعزى الى الاستقرار النسبي في اقتصادات هذه البلدان مقارنة بما هو عليه في الاقتصاد العراقي. ويلاحظ كذلك بان اعلى تغير لاسعار الصرف كان للجنيه المصري مقابل الريال السعودي والذي بلغ (-0.23) وهذا يشير الى حدوث انخفاض كبير في سعر صرف الجنيه المصري مقابل الريال السعودي، في حين لم تلاحظ اية تغيرات تذكر في اسعار صرف العملات العربية الاخرى مقابل الريال السعودي.

جدول (4)

اسعار الصرف التقاطعية للعملات العربية مقابل الريال السعودي للسنتين (2002-2003)

الاسماء العملات	الدينار العراقي		التغيرات
	2002	2003	
الدينار الاردني	5.29	5.29	صفر
الليرة السورية	0.08	0.08	صفر
الدرهم الاماراتي	1.02	1.02	صفر
الدينار البحريني	9.87	9.87	صفر
الدينار الكويتي	12.5	12.6	0.01
الجنيه المصري	0.83	0.64	-0.23
الريال اليمني	0.02	0.02	صفر
الليرة اللبنانية	0.002	0.002	صفر
المتوسط الحسابي			-0.028

هـ- تحليل اسعار الصرف المتوقعة للعملات العربية وتغيراتها مقابل الريالالسعودي وفق نظرية تعادل القوة الشرائية

يوضح الجدول (5) اسعار الصرف المتوقعة للعملات العربية ومعدلات تغيرها مقابل الريال السعودي خلال سنة (2003) مقابلة بسنة الاساس (2002)، وذلك طبقاً للنتائج المستقاة من تطبيق نظرية تعادل القوة الشرائية، حيث يتضح من الجدول ان معدلات التغيرات المتوقعة كانت سالبة لجميع العملات، حيث تراوحت بين (-0.01) لكل من العملات الكويتية والبحرينية والاردنية و"(-0.09) في العملة اليمنية، ولم تسجل اية حالة تطابق في النتائج بين معدلات التغير الفعلية الموضحة في الجدول (4) ومعدلات التغير المتوقعة المبينة في الجدول (5)، ولكن النتائج بصورة عامة كانت متقاربة نسبياً، وهذه نتيجة متوقعة اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان عملية التنبؤ هي عملية استشراف مستقبلية غير دقيقة النتائج تماماً.

جدول (5) يبين أسعار الصرف وتغيراتها المتوقعة مقابل الريال السعودي خلال سنة (2003) وفق نظرية تعادل القوة الشرائية

التغيرات		التغيرات
التغيرات	التغيرات	
0.01-	5.24	الدينار الاردني
0.04-	0.077	الليرة السورية
0.02-	1	الدرهم الاماراتي
0.01-	9.77	الدينار البحريني
0.01-	12.47	الدينار الكويتي
0.06-	0.780	الجنيه المصري
0.09-	0.018	الريال اليمني
0.03-	0.0019	الليرة اللبنانية
0.034-		المتوسط الحسابي

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات:-

توصل البحث الى الاستنتاجات الآتية:-

1-تقدم نظرية تعادل القوة الشرائية رؤية مستقبلية يمكن الاعتماد عليها في تقييم التقلبات الحاصلة في اسعار صرف العملات عندما تكون الظروف البيئية مستقرة كما في القطر السعودي، ولا يقدم مثل هذه الرؤية في الظروف البيئية غير المستقرة كظروف قطرنا العراقي.

2-يوجد ارتباط وثيق بين اسعار صرف العملات وعامل التضخم وهذا يؤيد مضامين نظرية تعادل القوة الشرائية، على ان تكون الظروف الاقتصادية والسياسية لبلد العملة ظروفاً مستقرة نسبياً.

3-شهد الدينار العراقي ارتفاعاً ملحوظاً في سعر صرفه مقابل العملات العربية الاخرى خلال عام (2003) مقابلة بما كان عليه عام (2002) رغم ارتفاع معدلات التضخم فيه ورغم ظروف الحرب التي واجهها في ذلك العام، وهذا يعطي رؤية مستقبلية ايجابية عن قيمة العملة العراقية وعن طبيعة الاقتصاد العراقي عندما تتحسن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ب:-التوصيات

يقدم البحث التوصيات الآتية:-

1-يوصي الباحثون باجراء دراسة على عملات عربية واجنبية اخرى ولفترات زمنية اطول للتأكد من مدى امكان الاستفادة من نظرية تعادل القوة الشرائية في تقييم اسعار صرف العملات.

2-يوصي البحث باجراء دراسات مماثلة باستخدام مؤشرات اخرى كمؤشر فيشر ومقابلة نتائجها مع نتائج نموذج تعادل القوة الشرائية لتحديد اي النماذج افضل من حيث قدراتها التنبؤية في تقييم اسعار الصرف.

3-يمكن للمنشآت العاملة في بيئات وبلدان مختلفة ان تستفيد من النماذج الكمية للتنبؤ باسعار صرف العملات المتداولة فيها وذلك للحد من المخاطر التي قد تواجهها بسبب تقلبات اسعار صرف هذه العملات.

المراجع:

أولاً المراجع العربية

أ.الكتب:-

- 1-رمضان، زياد سليم، اساسيات في الادارة المالية، الطبعة الرابعة، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1998.
- 2-شكري، ماهر كنج وعوض، روان، المالية الدولية، العملات الاجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، عمان دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004.
- 3-عباس، علي، ادارة الاعمال الدولية، الطبعة الاولى، عمان، 2004.
- 4-الميداني، محمد ايمن عزت، الادارة التمويلية في الشركات، الطبعة الرابعة، الرياض، مكتبة العبيكان، 2004.
- 5-هندي، منير صالح، ادارة المنشآت المالية، الاسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1994.

ب. الوثائق:-

- 1-النشرة السنوية، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، 2003.

ثانياً:- المراجع الاجنبية:-

أ- الكتب

- 1-Brigham, F,Eugen and Gapenski, C, Louis, Intermediate, Financial management, 5th ed. The Dryden press, 1996.
- 2-Gitman, Lawrence, J, Principles of managerial, finance, 9th ed., N. Y, Donnelley and sons company, 2000.
- 3-Madura, Jeff, International Financial management, 6th ed. South-western college pub, 2000.
- 4-moyer, R., Mc Guigan, R., and krehow, W., contemporary finical management, 3rd ed., West pub. Company, 1988.
- 5-Timothy W. Koch and S. sott Mc Donal, Bank management, 4th ed., Itarcout, Inc, 2000.

.....

.....

.....